

الاول ان المشارة المذكورة في سابق من الاحكام بعضها واجب
وبعضها سباح وبعضها محرم كما في الصحيح في الكفاية فيمنعها بالمشارة
ان وقع في آية اخرى تكلمت بعد واداهة فاشارة واداهة كلف في غيرها
وحاصل الجواب انه تعالى لما مشته الاحكام بالحدود والحدود بين
الاشياء لكونها حادثة بغير الحيز والسائل فان من جملة ما
كان في حيز الحيز ومن خالفها وقع في الباطل فهي من قوسها بغير
بدان الباطل فالسنة عن مكان القوس عن الحد والتي هي بالحق
كما يتبع من السنة عن قوس الباطل كون الاول زمانا للثاني
فصحيح لكل وهو لا يتعدى ما من وجهين كما انتهى من قوس الباطل
بطريق اكد في الثاني من الصحيح وذلك بغير عن الوجود في الباطل
بطريق الصحيح فحصل الجمع ومن لم يفرق وقع فيها وقع قوله لا يشترطها
ويجوز ان يراد بالاشارة المشارة قوله ولا يشترطها
وقيل معنا لا يشترطها بالاشارة ولا يشترطها بالجمع
الوجهين من الشك في قوله مشته ذلك التفسير في الواقع في الاحكام القديم
والجديد من الالفاظ اما مطلق الالفاظ والاشارة الالفاظ
التي سبقت لغيره فيكون قوله ليشترطها بغير الالفاظ
من المطلق على التقدير الاحكام الالفاظ والعرب التي اعلمنا
بانها شرعت لاجل قوله ولا ياكل بعضكم لبعض من هذا
من تفسير الجمع كما في ركبوا واهم حتى يكون معناه لا ياكل كل واحدكم
قال نفسه بالباطل من قيل ولا ياكلوا الفسك والارواح بالاكل بعضكم
مال بعض بل قيل قوله ليشترطها في الالفاظ الالفاظ ليشترطها
ما يضاد الالفاظ منقضا الى طرفين يكون الالفاظ والالفاظ الالفاظ
منقضا بينها وذلك بان ياكل البعض منك والالبعض منك فيست
بين القوم بنفسه القوم الى طرفين يكون الالفاظ الالفاظ
حال الجوارس منقضا بينها قوله عطف على السنة اي محرم داخل
في السنة

في السنة قوله او نصب باضارة ان فالواو والواو في الاحكام
وقد ثبت للقبول في الاحكام وان كان السنة عن الجمع لا ينافي
ان يكون كل من الالفاظ منقضا قوله والا والواو في الاحكام
الاول والاول في الالفاظ استتبعه لتصل الى الشيء وفي الكفاية
قال صفة الالفاظ يجوز ان يكون الالفاظ قوله ليشترطها بالاكل اي ارض
الى الاحكام في الصحيح استحكامه الى الاحكام وتلك الالفاظ استتبعه الى الالفاظ
منقضا به بقوله وقد لاوا سواء كان محزوما او منصوبا قوله فان الاحكام
الى التفسير لجمال فتبين حاله قوله روي ان عمدا ان الالفاظ
الى حاتم عن سعيد بن جبير مرسل عمدا ان بعض المعاملة وسكر الالفاظ
الواحدة المحض في المنسوب الى الحضرة وامر في القوس في
الى المنسوب الى كنهه لقب تورس عن ابي جهم بن ابي عمير
المعروف وان كان مشارة ايضا فان امر الالفاظ بعض عشرة
من الرجال فتمت منهم صحابته عن شارة كما في القوس بعض عشرة
وهو دليل اي قوله ليشترطها من اموال الناس بالانتم فان كانا
بدل على عدم سقوط العتق باضارة المحرم به وفيه ان اراد ان يدل
على عدم سقوط العتق فتم وان اراد ان يدل على عدم سقوطه في
الحد فتم ولا نزاع فيه فان باضارة يقول سقوط العتق باضارة
فيها اذا كان العتق بجرمة او حرة واذا كان بسبب عتق وتقصير
في العتق قوله ويلو يدور ما روي اخرجه الشيخان من حديث ابي سلمة
والحنيفة تحته اقدار عليها من القوم بفتح الحاء العتقة قوله سالها
قال الشيخ والشيخان العتق في لم اقص له على اسما واداهة عتقة
الجمع مع ان السنة ليشترطها منقضا وقت السؤال ليشترطها
الجواب منقضا ان السنة ليشترطها منقضا وقت السؤال ليشترطها
قوله انه سألوا عن العتق بالاحكام ما يستل من بعض النسخ في السؤل
عنه ومنه حقيقة امر الالفاظ في حال اختلاف النسخ في الالفاظ

King Saud University

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University